

المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"  
(24-22 مارس 2010، القاهرة، جمهورية مصر العربية)



**فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في  
الدول العربية: نتائج استكشافية**

**رياض بن جليلي**

E-mail: riadh@api.org.kw

و

**علي عبد القادر علي**

E-mail: aali@api.org.kw

**"فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الدول العربية: نتائج استكشافية"**

## رياض بن جليلي و علي عبد القادر علي

### أولاً- مقدمة :

تستند هذه الورقة على التعريف العريض للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر نساءً ورجالاً، وهو تعريف وجد قبولاً دولياً واسعاً ويُعد السند النظري للأهداف الإنمائية للألفية التي صاغتها وتبنتها الأمم المتحدة في عام 2000. وكما هو معروف يستند التعريف الموسع بدوره على المساهمات النظرية، والتطبيقية، في مجال الرفاه الإنساني لامارتيا سن (1999؛ على سبيل المثال) الذي طوّر مقارنة القدرة (أو الاستطاعة) لتحل محل التركيز على الجوانب المادية للرفاه الإنساني.

وكما هو معروف أيضاً فقد ثابر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 1990 في إطار تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً، في قياس التنمية بمفهومها العريض عن طريق تطوير "دليل، أو مؤشر، التنمية البشرية" الذي يقيس الإنجازات التنموية للدول حسبما تحققه من توسيع في مقدرات الأفراد ليعيشوا حياة طويلة نسبياً (كمؤشر للحياة المعافاة من الأمراض والإعاقة)؛ وليتمكنوا من الإطلاع على المعلومات المتاحة وعلى التواصل مع بقية أفراد المجتمع (كمؤشر للإنجاز التعليمي والمعرفة)؛ وليتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة في مجتمعهم (كمؤشر للإنعتاق من الحرمان المادي). هذه هي القدرات الأساسية التي توسع من خيارات البشر، وهي قدرات تعضد بعضها البعض.

في إطار مثابرتة لقياس التنمية بتعريفها الموسع طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1995 مؤشراً لقياس التنمية البشرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي (والذي ترجم باللغة العربية على أنه "دليل التنمية الجنسانية"؛ وهي ترجمة غير موفقة)، ليأخذ في الاعتبار التفاوت في الإنجاز التنموي بين الإناث والذكور (النساء والرجال) داخل مؤشر دليل التنمية البشرية التقليدي. ويرشّح هذا الدليل المتضمن لاعتبارات النوع الاجتماعي نفسه كأداة للحكم على الإنجازات التنموية في مختلف الدول استناداً على التعريف الموسع للتنمية، ولاستكشاف فجوات التنمية فيما بين الدول.

ونسارع لنلاحظ في هذا الصدد أنه يُقصد بالنوع الاجتماعي مجموعة المفاهيم الاجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تعتبر ملائمة لكل من الذكور والإناث وحول الحقوق والسلطات التي يمكن أن يتمتع بها كل من النوعين. وذلك حسب الأعراف المجتمعية والتراكمات الثقافية لمختلف المجتمعات. على أساس مثل هذا الفهم يلعب النوع

الاجتماعي دوراً مهماً في تقدير فرص الأفراد في الحياة وفي تحديد مشاركتهم في مختلف نشاطات المجتمع، الأمر الذي يكسب مفهوم النوع الاجتماعي قيمة تحليلية خصوصاً فيما يتعلق بقضايا التنمية بمفهومها الواسع.

بعد، يلاحظ في هذا الصدد أن المجتمع الدولي، في صياغته للأهداف الإنمائية للألفية، قد أولى اهتماماً خاصاً بقضية المساواة بين النوعين حيث خصص لها الهدف الثالث القاضي "بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، عاكساً بذلك الاهتمام الدولي بالحريات المتاحة للنساء في المجتمع ودورهن في إحداث التغيير الاجتماعي<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية يلاحظ أن الهدف الثاني حول التعليم والهدف الخامس حول الصحة الإنجابية، والهدف السادس حول مكافحة الأمراض المعدية، تشتمل على محتوى للمساواة بين النوعين ورفاه المرأة.

وبعد، في إطار التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية وما تنطوي عليه هذه الأهداف من أولوية لقضايا المساواة بين النوعين، لعله ليس بمستغرب أن يعبر القادة العرب في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت في يناير 2009 عن أهمية "تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقاً للمساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع". ويتأتى عدم الاستغراب بملاحظة ما تواتر في الأدبيات المتخصصة من أن العلاقات بين الجنسين في الدول العربية تشكل في إطار نموذج تقليدي للنوع الاجتماعي يتصف بأربع صفات هي: مركزية العائلة عوضاً عن مركزية الفرد، حيث يلعب النساء والرجال أدواراً متكاملة ولكنها ليست بالضرورة متكافئة؛ ومركزية دور الرجل كالعائل الوحيد للأسرة؛ وحاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين وذلك باعتبار أن كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة المرأة؛ وسيادة ميزان قوي غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلباً على دخول المرأة في المجال العام. (أنظر على سبيل المثال، البنك الدولي (2004)).

ودون الدخول في تفاصيل تلاحظ الأدبيات المتخصصة أن قبضة النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي قد بدأت في التراخي في عدد من الدول العربية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بفعل الأزمات الاقتصادية من جانب، والتطورات الديموغرافية من جانب آخر. هذا وقد ترتب على هذه التطورات الاجتماعية تغيير في النظرة السائدة عن "الرجل كالميل الوحيد" للعائلة، وهي عائلة نزعاً لأن تكون نوية، عوضاً عن كونها ممتدة كما في السابق، حيث تقل الفروقات بين الجنسين. وتعنى مثل هذه التطورات استكشاف ما إذا كانت الدول العربية تختلف عن بقية دول العالم فيما يتعلق

(1) لدراسات تفصيلية حول الهدف الثالث بما في ذلك تكلفة تحقيقه في مختلف الدول أنظر فونيش وأصحابها (2008).

بالإنجازات التنموية، واستكشاف أهم العوامل المؤثرة على الإنجازات التنموية بعد الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

تحاول هذه الورقة التصدي لهذه الأسئلة بالاعتماد على دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي كمؤشر للإنجاز التنموي يتسق مع التعريف العريض للتنمية. وتشتمل بقية الورقة على خمسة أقسام: في القسم الثاني تتم مناقشة قياس الإنجاز التنموي المشتمل على النوع الاجتماعي، وفي القسم الثالث يتم استعراض أهم ملامح المنهجية المستخدمة، بينما يقوم القسم الرابع بتقرير النتائج التطبيقية، وفي القسم الخامس يتم تقديم بعض الملاحظات الختامية.

## ثانياً - قياس الإنجاز التنموي المشتمل على النوع الاجتماعي :

### 1.2. المؤشر التقليدي:

توضح الملاحظة الفنية في تقرير التنمية البشرية لعام 2006/2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (347-2008:346 خطوات حساب دليل التنمية البشرية المعدل لاعتبارات النوع الاجتماعي (ويطلق عليه "دليل التنمية الجنسانية" وهي ترجمة غير موفقة). وكما هو الحال مع دليل التنمية البشرية التقليدي يتناول دليل التنمية البشرية المعدل لاعتبارات النوع الاجتماعي الإنجازات التنموية في مجال القدرات البشرية التالية:

- الحياة المديدة والصحية: وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة والذي حدّدت قيمه القصوى بما يلي: 87.5 سنة كأعلى قيمة و27.5 سنة كأدنى قيمة وذلك للإناث؟ و82.5 سنة كأعلى قيمة و22.5 سنة كأدنى قيمة وذلك للذكور.
- اكتساب المعرفة وولوج عالم القراءة والتواصل: وتقاس بمجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمراحل التعليمية الثلاث وبمعدل نحو الأمية للبالغين وذلك لكل من الإناث والذكور. هذا وقد حدّدت القيم القصوى لهذه المتغيرات على أنها تتراوح بين مائة كقيمة قصوى وصفر كقيمة دنيا.
- تحقيق مستوى معيشة لائق: وتقاس بالدخل المكتسب حسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي بعد التحويل اللوغاريتمي، حيث حدّدت القيمة بأربعين ألف دولار والقيمة الدنيا بمائة دولار لكل من الإناث والذكور.

استناداً على هذه المتغيرات، وحسب المنهجية المستخدمة في حساب دليل التنمية البشرية، عادةً ما يتم حساب أدلة للإنجاز لكل من الإناث والذكور كل على حده وذلك حسب المعادلة المشهورة التالية:

$$(1) \quad \left( \frac{\text{القيمة المشاهدة ناقص القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى ناقص القيمة الدنيا}} \right) = \text{دليل الإنجاز التنموي في المجال المعني}$$

وبعد، تمثل أهم خطوة في تعديل دليل التنمية البشرية، ليأخذ في الاعتبار عدم المساواة في الإنجاز التنموي بين الإناث والذكور، وذلك بحسب أدلة الإنجاز التنموي المكافئ للتوزيع العادل بين الجنسين (أو النوعين). ويستند هذا المفهوم على فكرة "معامل تجنب عدم المساواة بين النوعين" في دالة الرفاهية المجتمعية. ولأغراض التطبيق فعادةً ما تستخدم دالة رفاهية مجتمعية ذات مرونة حدية ثابتة كما هو في المعادلة رقم (2) حيث  $x$  هي دليل الإنجاز التنموي في أي من المجالات المذكورة أعلاه وحيث  $f$  ترمز للإناث و  $m$  ترمز للذكور و  $\gamma$  هي نسبة الإناث في إجمالي السكان و  $\varepsilon$  ترمز لمعامل تجنب عدم المساواة وهي موجبة ولكنها لا تساوي واحد، و  $x_e$  هي دليل الإنجاز التنموي المكافئ للتوزيع العادل بين الجنسين. ويفهم "الإنجاز التنموي المكافئ للتوزيع العادل" بأنه ذلك الإنجاز الذي إذا ما تم تحقيقه بنفس المستوى للأطراف المعنية فإنه يعتبر من الناحية الاجتماعية مكافئاً للإنجاز الفعلي المشاهد.

في حالة تحليل النوع الاجتماعي يمكن تعريف "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"،  $x_e$ ، على النحو التالي، حيث الرموز  $f$  و  $m$  تعني الإناث والذكور وحيث  $\gamma$  هي نسبة الإناث لإجمالي السكان:

$$(2) \quad \frac{x_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} = \gamma \frac{x_f^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} + (1-\gamma) \frac{x_m^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}$$

في المعادلة أعلاه يمثل الجانب الأيسر دالة تقييم الإنجاز في حالة الإنجاز المكافئ، بينما يمثل الجانب الأيمن الإنجاز المشاهد لكل من الإناث والذكور حسب وزنهما السكاني. من المعادلة رقم (2) يمكن الحصول على "الإنجاز المكافئ" بطريقة مباشرة على النحو التالي:

$$(3) \quad x_e = \left[ \gamma x_f^{1-\varepsilon} + (1-\gamma)x_m^{1-\varepsilon} \right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

ويلاحظ في هذا الصدد أنه عندما يكون المجتمع غير مكثرت لعدم المساواة،  $\epsilon=0$ ، فإن  $x_e$  تساوي المتوسط الحسابي العادي للإنجاز، وتعني هذه الحالة أن المجتمع لا يعير اهتماماً للعدالة وعند قيم موجبة للمعامل  $\epsilon$  يكون المجتمع مفضلاً للعدالة، وعازفاً عن عدم العدالة كما سبق وأن لاحظنا. ويعني ذلك أن ارتفاع قيمة معامل تجنب عدم المساواة تعكس تفضيل المجتمع لمستوى أعلى من المساواة في الإنجاز. هذا وعادة ما تستخدم تقارير التنمية البشرية قيمة لمعامل تجنب عدم المساواة تساوي 2.

بعد حساب الأدلة الفرعية للإنجاز التنموي المكافئ للتوزيع العادل بين الجنسين يتم تجميعها بأوزان متساوية للحصول على دليل التنمية البشرية المعدل لاعتبارات النوع. ويلاحظ في هذا الصدد أن المنهجية التي أتبعنا في حساب هذا الدليل تفرض غرامة على عدم المساواة بين الجنسين بحيث يتدنى الدليل عندما تنخفض مستويات الإنجاز للنوعين أو عندما يزداد التفاوت في إنجازاتهم، بحيث أنه كلما ازداد التفاوت في الإنجازات فيما يتعلق بالقدرات الأساسية كلما كان دليل التنمية البشرية المعدل لاعتبارات النوع الاجتماعي أقل من دليل التنمية البشرية التقليدي.

## 2.2. تعديل المؤشر التقليدي:

على الرغم من الاحتفاء بتطوير دليل التنمية البشرية وتعديله ليغطي اعتبارات النوع الاجتماعي، إلا أن دليل التنمية البشرية المعدل للنوع الاجتماعي قد تعرض للانتقاد في الأدبيات المتخصصة وترتب على هذه الانتقادات المطالبة بتعديلات إضافية تعكس بطريقة أكثر انضباطاً الإنجازات التنموية التي تعكس التفاوت فيما بين النوعين في مختلف الدول. وتشتمل هذه الأدبيات على باردان وكلاسن (1999) فيما يتعلق بدور الدخل المكتسب وهيمنته على الدليل المركب؛ وموريسون وجنتج (2005) فيما يتعلق بتجاهل تأثير التقاليد والعادات والأعراف في تحديد الأدوار الاجتماعية للنوع؛ وناثان (2008) فيما يتعلق بدور انحراف نسبة الإناث للذكور عن النسبة التي تترتب على التوزيع الطبيعي للسكان على مستوى العالم؛ وميشرا وناثان (2008)، وناثان وميشرا وريدي (2008)، فيما يتعلق بطريقة التجميع المتبعة للوصول إلى الدليل المركب للتنمية البشرية المعدل للأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، وناثان ورامبال وميشرا (2009) حول تعديل الدليل بطريقتي نسبة النوع وطريقة التجميع.

على أساس هذه الملاحظات سنقوم في هذه الورقة باستخدام صيغتين لدليل التنمية البشرية المعدل لأغراض النوع الاجتماعي على النحو التالي:

(أ) دليل التنمية الأصلي: وهو الدليل التقليدي الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره السنوية وسنرمز إليه بالطريقة التقليدية GDI .

(ب) دليل التنمية الجنسانية المعدل لنسبة النوع ولطريقة التجميع: وهو الدليل التقليدي ولكن باستخدام نسبة الإناث إلى الذكور التي تتأتى من التوزيع الطبيعي لتركيب النوع الاجتماعي على مستوى العالم وذلك لكل الدول التي نقل فيها النسبة المشاهدة عن تلك الطبيعية ولطريقة التجميع .

ويتطلب تعديل الدليل التقليدي حسب نسبة الإناث استخدام المعادلة التالية:

$$(4) \quad x_{el} = \left( \frac{p}{p^*} \right) \left( \gamma x_f^{1-\varepsilon} + (1-\gamma)x_m^{1-\varepsilon} \right)^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

حيث p هي النصيب الفعلي للنوع الاجتماعي الذي يساوي أو يقل عن النصيب الطبيعي  $p^*$  المعتمد . ويتم الحصول على الدليل المركب بعد استخدام طريقة التجميع التي اقترحها ميشرا وناثان (2008) وهي على النحو التالي، حيث  $x_{el}$  هي الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل في كل من مجالات الصحة، والتعليم، والدخل:

$$(5) \quad GDI.1 = 1 - \left[ \sum_j \frac{(1-x_{el}^j)^2}{3} \right]^{\frac{1}{2}}$$

حيث رمزنا للدليل المعدل بالرمز GDI.1 .

### 3.2 . دلالات التعديل:

لعينة من 122 دولة توفرت لها المعلومات المطلوبة لإجراء التعديل قمنا بحساب دليل التنمية البشرية المعدل لاعتبارات النوع حيث استخدمنا نسبة "مثلثى" للنوع الاجتماعي (نسبة الذكور للإناث) تبلغ 1.05 وذلك حسب المعلومات المتوفرة عن هذه النسبة على مستوى دول العالم، واستخدمنا طريقة التجميع المعتمدة على المسافة الهندسية كما في المعادلة رقم (4) . ويمكن تلخيص أهم دلالات هذا التعديل فيما يلي<sup>(2)</sup>:

(أ) مستوى الإنجاز التنموي: لكل دول العينة انخفض مستوى الإنجاز التنموي عما كان عليه عند استخدام الدليل غير المعدل . فعلى سبيل المثال لسنة 2007 بلغ الدليل المعدل أعلى قيمة له 0.954 (سجلت لأيسلندا) مقارنة بأعلى قيمة للدليل الأصلي بلغت 0.995 (سجلت للوكسمبورج)؛ وبلغ أدنى قيمة له

(2) لتفاصيل الحسابات أنظر الجدول المرفق رقم (A.1) .

0.339 (سجلت لجمهورية أفريقيا الوسطى) مقارنة بأدنى قيمة للدليل الأصلي بلغت 0.353 (سجلت للمالي). ويترتب على ذلك انخفاض الفجوة التنموية على مستوى العالم من حوالي 0.642 حسب الدليل الأصلي إلى 0.615 حسب الدليل المعدل.

(ب) التفاوت في انخفاض الإنجاز التنموي: تفاوت الانخفاض في الإنجاز التنموي المعدل فيما بين الدول وذلك للدول التي فاقت فيها نسبة النوع النسبة المثلى كما للدول التي قلت فيها هذه النسبة عن النسبة المثلى. فعلى سبيل المثال ولعام 2007، انخفض إنجاز دولة الإمارات العربية المتحدة (التي بلغت نسبة الذكور للإناث فيها 2.098) من 0.908 للدليل الأصلي إلى 0.598 للدليل المعدل، بمعنى فقدان 0.31 نقطة إنجاز تنموي نتيجة للتعديل. هذا وفقدت الكويت 0.17 نقطة (لنسبة نوع بلغت 1.5)، وفقدت البحرين 0.12 نقطة (لنسبة نوع بلغت 1.35) وفقدت عُمان 0.092 نقطة (لنسبة نوع بلغت 1.3). من جانب آخر فقدت أوكرانيا 0.099 نقطة (لنسبة نوع بلغت 0.86)، وفقدت لاتفيا 0.098 (لنسبة نوع بلغت 0.85)، وفقدت روسيا 0.095 نقطة (لنسبة نوع بلغت 0.86)، وفقدت روسيا البيضاء 0.092 نقطة (لنسبة نوع بلغت 0.87)، وفقدت لوكسمبورج 0.084 نقطة (لنسبة نوع بلغت 0.98)، وفقدت أرمينيا 0.086 نقطة (لنسبة نوع بلغت 0.87).

(ت) ترتيب الدول: على ضوء (أ) و (ب) أعلاه أن يتغير ترتيب دول العينة حسب التعديل الذي طرأ على دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال ولعام 2007 توضح نتائج دراستنا أن 38 من دول العينة قد شهدت تدنياً في إنجازها التنموي حسب الترتيب وأن 18 دولة قد احتفظت بترتيبها بعد التعديل بينما شهدت 66 دولة تحسناً في ترتيبها بعد التعديل. هذا وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى تعديل في مرتبتها إذ انتقلت من ترتيب 27 حسب الدليل الأصلي إلى ترتيب 90 حسب الدليل المعدل عاكسة بذلك الانخفاض في قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي بعد تعديله لنسبة النوع.

(ث) توزيع الدول حسب الإنجاز التنموي: ترتب على تعديل دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع تعديل في توزيع دول العينة حسب الإنجاز التنموي. ويلاحظ في هذا الصدد أن الدول التي يبلغ فيها مؤشر التنمية البشرية 0.8 فما فوق تعد دولاً ذات تنمية بشرية مرتفعة وأن تلك التي تبلغ فيها قيمة الدليل 0.5 ولكنها تقل عن 0.8 تعد دولاً ذات تنمية متوسطة بينما تعد تلك الدول التي تقل فيها قيمة الدليل عن 0.5 ذات تنمية منخفضة. وتوضح النتائج التي تحصلنا عليها أن عدد دول العينة ذات التنمية البشرية المرتفعة قد كان

56 دولة (حوالي 46% من إجمالي دول العينة) حسب الدليل الأصلي، انخفض بعد التعديل ليصبح 40 دولة (حوالي 33% من إجمالي دول العينة)؛ وأن عدد الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة قد كان 12 دولة حسب الدليل الأصلي (حوالي 9.8% من إجمالي دول العينة) ارتفع بعد التعديل ليصبح 15 دولة (حوالي 12.3% من الإجمالي). هذا وقد ازداد عدد الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة من 54 دولة حسب الدليل الأصلي (حوالي 44% من الإجمالي) إلى 67 دولة بعد التعديل (حوالي 55% من الإجمالي). هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي كانت تصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة قد أصبحت بعد التعديل تصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: الإمارات العربية المتحدة (بعد تعديل دليل تنميتها البشرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي من 0.9 إلى 0.6؛ والكويت من 0.92 إلى 0.75؛ والبحرين من 0.90 إلى 0.78؛ وعمان من 0.83 إلى 0.73؛ والسعودية من 0.82 إلى 0.75).

وبعد، مهما يكن من أمر اعتبارية إجراء تعديل دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع ليأخذ في الاعتبار إتواء نسبة الذكور للإناث وابتعادها عما يعتبر نسبة "مثلى"، أو نسبة طبيعية، تشير النتائج التي توصلت إليها الأدبيات، بما في ذلك النتائج التي توصلنا إليها أعلاه، إلى أهمية النظر للإنجازات التنموية على مستوى الدول بعد الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تدخل في مراعاة تحقيق المساواة بين النوعين من خلال تطبيق مفهوم الإنجاز التنموي المكافئ للتوزيع العادل.

### ثالثاً- النموذج المستخدم و منهجية التقدير:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا القسم في استعراض أهم ملامح منهجية تقدير العلاقة بين مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المفسرة، وذلك باستخدام نموذج انحدار يستخدم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية<sup>(3)</sup> خلال الفترة 2000-2007 ولأكبر عينة دولية تتوفر لها المعلومات.

وكما هو معروف يمكن تطبيق النموذج في حالي السكان والديناميكية، حيث يتم تقدير النموذج في الحالتين لمعرفة أي منهما تفسر التغير في الإنجاز التنموي المرتبط بالنوع الاجتماعي في بلد ما بشكل أفضل. ويأخذ النموذج في الاعتبار الأثر الخاص بكل بلد من البلدان مثل الهيكل المؤسسي والبنية الأساسية والانفتاح على العالم الخارجي والخصائص التي تفردها كل بلد على حدة والتي تؤثر بدورها على تمكين المرأة ولكنها بطبيعتها تكون ثابتة في الأجل القصير والمتوسط

(3) ترجمة Panel Data.

(4) أو أسلوب الأثر

العشوائى (5) لاستقصاء التفاوت فى الأداء التنموى فى عينة الدول المدججة فى التحليل. وبناءً على تقديرات النموذج، يُمكن اختبار هاوسمان التوصيفى (6) من اختيار الأسلوب الأكثر تطابقاً مع البيانات القطرية.

فى حالة السكان أو الحالة التى لا يتم فيها استخدام القيم السابقة لمؤشر التنمية كأحد المتغيرات المفسرة يقوم النموذج بافتراض أن الأداء التنموى المرتبط بالنوع الاجتماعى يمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$(6) \quad GDI_{it} = \alpha + \mu_i + X'_{it}\beta + U_{it}$$

$$U_{it} \sim iid(0, \sigma_u^2)$$

$GDI_{it}$ : مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى حسب أحد الصيغ المذكورة فى القسم الثانى.

$X'_{it}$ : مصفوفة المتغيرات المفسرة.

$\mu_i$ : الأثر الخاص بكل بلد.

$\beta, \alpha$ : المعلمات المجهولة.

$U_{it}$ : حد الخطأ أو الخطأ العشوائى.

ويتميز هذا النموذج باستخدامه لجميع المعلومات المتوفرة فى تقدير معاملات النموذج، وبهذا فهو يعد منبهج معلوماتى كامل للتقدير بخلاف النماذج الأخرى التى تعتمد فقط على السلاسل الزمنية أو على البيانات المقطعية. كما يتميز هذا النموذج بقدرته على الأخذ فى الاعتبار وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة ولا تتغير فى الأجل القصير بين البلدان المختلفة. وهناك سبب آخر عملي لاستخدام هذا النموذج هو أنه يعالج مشكلة عدم توافر سلسلة بيانات طويلة عن مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى بالنسبة لكل بلد والتي تعوق عمل تحليل منطقي يُمكن الاستفادة من التقديرات المنجزة فى عملية استشراف مكانة المرأة فى الدول العربية.

(4) ترجمة Fixed Effect.

(5) ترجمة Random Effect.

(6) ترجمة Hausman Specifications.

تم اختيار منهجية التقدير أخذاً في الاعتبار هيكل البيانات المستخدمة متمثلة في عدد البلدان، بمعنى عدد المشاهدات (n)، وطول السلسلة الزمنية، بمعنى عدد السنوات، (T)، حيث تختلف النماذج المعتمدة في هذا الإطار تبعاً لهذه الاعتبارات. وعلى غرار النهج الذي اتبعه عدد من الباحثين في دراسة وضبط العلاقة في المساواة بين الجنسين وأهداف النمو والتنمية، أجريت تحاليل للانحدار ذي المتغيرين لاختبار القوة التفسيرية لمجموعة من المتغيرات على دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي. وجرى اختبار العلاقة باستخدام سلسلة زمنية لبيانات مقطعية للفترة 2000-2007.

اشتملت مجموعة البيانات على 122 بلداً من بينها 15 بلد عربي: الجزائر، البحرين، جزر القمر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، واليمن. وقد تم اختيار هذه البلدان لاتساق بياناتها وتوافرها واستبعدت البلدان العربية الأخرى بسبب نقص البيانات أو عدم انتظامها. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن ندرة البيانات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، عموماً وعن وضع المرأة بالخصوص في عدد كبير من البلدان العربية، عادة ما تملّي على الباحثين في هذا الإقليم الوثوق في، أو الاعتماد على، البيانات والمعلومات المأخوذة من قواعد معلومات المؤسسات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، . . .).

وبعد، قمنا بتقدير عدد من المعادلات المنفصلة في محاولة لتحديد العناصر المؤثرة في مؤشر دليل التنمية المرتبطة بالنوع التقليدي (GDI) والدليل المعدل وفقاً لنسبة الجنس ولطريقة التجميع المثلى (GDI.I).

هذا وتحتوي مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة على بعض المتغيرات التي تختلف على المستوى الدولي وعبر الزمن مثل معدل الخصوبة الكلي، وبعض المتغيرات التي تختلف من بلد إلى آخر وليس على مستوى الزمن مثل المتغيرات الشكلية أو الدمية الخاصة بالبلدان العربية أو البلدان المتقدمة. ويمكن تصنيف المتغيرات المستقلة التي قمنا باستخدامها في خمس مجموعات على النحو التالي:

- متغيرات تعبر عن الأوضاع الاجتماعية الخاصة بالمرأة:
  - معدل الخصوبة الكلي.
  - الفارق بين سنة المشاهدة والعام الذي منحت فيه المرأة حق التصويت (عدد السنوات).
  - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (% من المجموع).
  - معدل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق، %).

- متغيرات تعبر عن الأوضاع الاقتصادية أو عن الهيكل الاقتصادي:
    - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%).
    - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسنة 2005).
    - نصيب القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (%).
    - نصيب القيمة المضافة لقطاع الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي (%).
    - نصيب ناتج الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية (%).
  - متغيرات تعبر عن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:
    - إجمالي الصادرات السلعية والخدمات زائد إجمالي الواردات السلعية والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
    - صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).
  - متغيرات تعبر عن الهيكل السكاني:
    - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 14 سنة من إجمالي السكان.
    - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة من إجمالي السكان.
    - نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ريفية من إجمالي السكان.
    - الكثافة السكانية في الكيلومتر مربع (عدد السكان للكيلومتر المربع).
- وبالإضافة إلى هذه المجموعات من المتغيرات المستقلة، استخدم النموذج متغيرين صوريين:
- دمية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (1 للبلد المتقدم و 0 خلاف ذلك).
  - دمية الدول العربية (1 للبلد العربي و 0 خلاف ذلك).

#### رابعاً - النتائج التطبيقية :

تم تقدير النموذج باستخدام المتغيرات في المجموعات التي سبق ذكرها . وتحتوي معادلة الانحدار الرئيسية للنموذج (جدول 1) على المتغيرات الأكثر تأثيراً والتي تفسر التغيرات في الدليل التقليدي للتنمية البشرية المرتبط بالتنوع والدليل المعدل في عينة موسعة من بلدان العالم. وقد تم اختيار مدى أهمية تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كل على حدة (من خلال إحصائية t) بالإضافة إلى أهمية تأثير المتغيرات المفسرة ككل على المتغير التابع وهو ما أظهر

معنوية النتائج . هذا و تجدر الإشارة إلى أن إدماج المتغيرات الدمية يمنع من استخدام أسلوب الأثر الثابت فى تقدير النموذج لما يسببه من ازدواج خطي، وعليه فإن النتائج المقررة فى الجدول تعتمد على أسلوب الأثر العشوائى بعد التأكد من صلاحيته حسب اختبار هاوسمان . هذا وعند تقدير الأخطاء المعيارية تم استخدام مصفوفة التغير المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين .

### جدول (1) : أهم محددات الإنجازات التنموية المرتبطة بالنوع الاجتماعى

الدليل المعدل للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	الدليل التقليدى للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	المتغيرات المستقلة
0.372 (5.27)*	0.352 (5.28)*	معامل ثابت
-0.02 (-1.04)	0.004 (0.20)	دمية البلدان العربية
0.059 (3.54)*	0.028 (1.84)**	دمية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
0.044 (6.75)*	0.057 (9.38)*	لوغارىثم نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفترة t-1
0.029 (1.53)	0.036 (1.89)**	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى
0.010 (1.77)**	0.015 (2.88)*	لوغارىثم نسبة التجارة من الناتج المحلى الإجمالى
-0.085 (-7.49)*	-0.105 (-9.83)*	لوغارىثم معدل الخصوبة الكلى
0.018 (4.14)*	0.013 (3.09)*	لوغارىثم الفارق بين سنة المشاهدة والعام الذى منحت فيه المرأة حق التصويت
-0.009 (-0.61)	0.012 (0.81)	لوغارىثم معدل النشاط الاقتصادى للإناث
-0.189 (-5.71)*	-0.176 (-5.84)*	نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق ريفية من إجمالى السكان t-1
0.657	0.699	معامل التحديد المعدل
0.885	0.972	إحصائية ديرين- واتسن
854	854	عدد المشاهدات
122	122	عدد البلدان
نعم	نعم	توازن البيانات

\* معنوية إحصائية بدرجة ثقة أكبر من 95% .

\*\* معنوية إحصائية بدرجة ثقة أكبر من 90% .

يمكن تلخيص أهم النتائج المقررة فى الجدول (1) على النحو التالى :

(أ) للصبغتين المستخدمتين لدليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى توضح النتائج أن الدول العربية لا تختلف عن بقية دول العالم وذلك بدلالة عدم المعنوية الإحصائية لمغير الدمية لهذه الدول . وفى المقابل توضح

## بالنوع مقارنةً ببقية الدول.

(ب) لصيغتين المستخدمتين لدليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي توضح النتائج أن كل من متغيرات المرحلة التنموية للدولة (كما يعبر عنها الدخل الحقيقي للفرد)، ودرجة الانفتاح الخارجي (كما تُعبّر عنها نسبة التجارة للنتائج المحلي الإجمالي)، والتمكين السياسي للمرأة (كما تُعبّر عنها عدد السنوات منذ منح المرأة حق التصويت)، يؤثر تأثيراً إيجابياً في الإنجازات التنموية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وذلك بدلالة المعنوية الإحصائية لكلٍ.

(ت) لصيغتين المستخدمتين لدليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي توضح النتائج أن كل من متغيرات معدل الخصوبة الكلي، ونسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ريفية يؤثر سلباً في الإنجازات التنموية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وذلك بدلالة المعنوية الإحصائية لكلٍ.

(ث) للمؤشر الأصلي لدليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي توضح النتائج تأثير موجب، وذو مغزوية إحصائية، لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا أن هذا المتغير يفقد معنويته الإحصائية للمؤشر المعدل دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي.

(ج) لصيغتين المستخدمتين لدليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي توضح النتائج أن ليس هنالك تأثير يُعدّ به لمعدل النشاط الاقتصادي للنساء.

ومن الملاحظ بالاعتماد على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المفسرة (أنظر الملحق رقم (1)) من ناحية وعلى إحصائية ديربن- واتسن من ناحية أخرى أن التقديرات قد تعاني من وجود الارتباط المتعدد<sup>(7)</sup> والارتباط الذاتي<sup>(8)</sup> كدلالة على بعض أوجه القصور في صياغة الدالة المستخدمة. ولقد حاولنا فيما سيأتي أن نأخذ بعضاً من هذه الظروف في الاعتبار وذلك من خلال حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج و بافتراض نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى بالنسبة لعنصر الخطأ، وذلك باستخدام أسلوب الأثر الثابت.

(7) ترجمة Multicolinearity.

(8) ترجمة Autocorrelation.

وقد كانت النتائج التي تم التوصل إليها بإتباع طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وباستخدام مصفوفة التباين المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين عند تقدير الأخطاء المعيارية كما هو مدرج في الجدول (2) أدناه:

جدول(2): أهم محددات الإنجازات التنموية المرتبطة بالنوع بافتراض نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى بالنسبة لعنصر الخطأ

الدليل المعدل للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	الدليل التقليدي للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	المتغيرات المستقلة
0.104 (8.88)*	0.097 (8.77)*	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.068 (-3.65)*	-0.062 (-3.37)*	لوغاريتم معدل الخصوبة الكلي
0.023 (3.49)*	0.027 (4.18)*	لوغاريتم الفارق بين سنة المشاهدة والعام الذي منحت فيه المرأة حق التصويت
0.096 (2.81)*	0.096 (2.90)*	لوغاريتم معدل النشاط الاقتصادي للإناث
0.580 (18.15)*	0.545 (16.97)*	معامل الترابط التلقائي برتبة I
0.994	0.993	معامل التحديد المعدل
1.884	1.964	إحصائية ديرين- واتسن
854	854	عدد المشاهدات
122	122	عدد البلدان
نعم	نعم	توازن البيانات

نموذج المؤثرات الثابتة (الاختلافات عبر 122 الدول يعبر عنها بواسطة فروقات في القواطع)؛ عند تقدير الأخطاء المعيارية تم استخدام مصفوفة التباين المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين.  
\* معنوية إحصائية بدرجة ثقة أكبر من 95%.

تؤكد نتائج الجدول أعلاه ما تم التوصل إليه سابقاً فيما يتعلق بأهمية كل من دخل الفرد، وطول فترة تمتع المرأة بالحقوق السياسية، ومعدل النشاط الاقتصادي للمرأة كمتغيرات مفسرة ذات أثر إيجابي على الإنجاز التنموي المرتبط بالنوع الاجتماعي، ومعدل الخصوبة الكلي كمتغير مفسر له وقع سلبي على مثل هذا الإنجاز.

وحتى نتأكد من أن القيم المقدرة لمعاملات النماذج المعتمدة متسقة وذات كفاءة تم استخدام طريقة الفروق العامة للوزوم<sup>(9)</sup> المقترحة من جانب أرييلانو وبوند (1991) لما تتمتع به هذه الطريقة من مزايا من أهمها في الإطار الذي يعيننا معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة ومعالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات (بالخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) متغيرات داخلية لها علاقة سببية مع المتغير التابع. ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير النموذج:

جدول(3): أهم محددات الإنجازات التنموية المرتبطة بالنوع؛ تقدير النموذج باستخدام الطريقة العامة للوزوم

الدليل المعدل للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	الدليل التقليدي للتنمية البشرية المرتبط بالنوع	المتغيرات المستقلة
0.084 (30.58)*	0.079 (29.95)*	لوغارِيثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.095 (-11.35)*	-0.098 (-9.44)*	لوغارِيثم معدل الخصوبة الكلي
0.040 (19.87)*	0.040 (20.01)*	لوغارِيثم الفارق بين سنة المشاهدة والعام الذي منحت فيه المرأة حق التصويت
0.284 (13.14)*	0.305 (13.22)*	لوغارِيثم معدل النشاط الاقتصادي للإناث
79.026	79.623	J-Statistic
854	854	عدد المشاهدات
122	122	عدد البلدان
نعم	نعم	توازن البيانات

عند تقدير الأخطاء المعيارية تم استخدام مصفوفة التباين المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين.  
\* معنوية إحصائية بدرجة ثقة أكبر من 95%.

ومرة أخرى، تؤكد نتائج هذا الجدول ما تم التوصل إليه من نتائج سابقة حول المتغيرات المفسرة للإنجاز التنموي المرتبط بالنوع الاجتماعي. وتعني هذه النتائج من ناحية فنية مجتة مائة تقدير العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي، كيفما قمنا بحسابه، وبين المتغيرات المفسرة الأساسية.

على أساس مائة هذه التقديرات يمكننا الآن تمن جانب السياسات التي تنطوي عليها. ولعلنا لسنا في حاجة إلى ملاحظة أن متغير الدخل الحقيقي للفرد لا ينطوي على محتوى عالٍ للسياسات نجد تعريفه على أنه يعكس المرحلة

(9) ترجمة (GMM) The Generalized Method of Moments.

التنمية للبلد المعنى وعلى اعتبار أن زيادته مع الزمن تمثل هدفاً مستقراً لدى كل الدول فى سعيها لتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المادية كما يعبر عن ذلك تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

من جانب آخر تنطوي بقية المتغيرات المفصلة على محتوى عال من السياسات. فعلى سبيل المثال ينطوي متغير معدل الخصوبة الكلى على أهمية تعميق الإصلاحات فى الأنظمة العلمية فى اتجاه القضاء على الأمية فى أوساط النساء وتعميق الإصلاحات فى أنظمة الرعاية الصحية بهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال وتخفيض معدل الوفيات النفاسية. وتسارع لتلاحظ أن معظم الدول العربية، فى اتساق مع الأهداف الإنمائية للألفية، تعمل جاهدة لتعميق مثل هذه المبادرات فى حزم سياساتها الوطنية وأن تقدمها فى هذا الصدد يعتمد اعتماداً حرجاً على قيود الموازنات الجارية وأولويات صرف الموارد المتاحة والوفورات التى تتحقق للموازنات التنموية.

وينطوي متغير الفترة الزمنية لمنح المرأة حقوقها السياسية على أهمية إعادة النظر فى القواعد التشريعية التى تنتهك مبدأ المساواة فى مثل هذه الحقوق. ويلاحظ فى هذا الصدد أن معظم الدول العربية توفر على دساتير تضمن النص على هذه الحقوق مما يعنى أنه ينبغي على هذه الدول تفعيل هذه النصوص والقضاء على العوائق المؤسسية التى تقف حجرة عثرة فى طريق تطبيقها. أما فيما يتعلق بتلك الدول التى لم تشجع بعد فى تطوير أدوات دستورية لمنح المرأة حقوقها السياسية فإن النتائج التى تم التوصل إليها تعنى أن "خير البر عاجله".

وبعد، تشير النتيجة المتعلقة بمعدل النشاط الاقتصادي للمرأة إلى أهمية إعادة النظر فى التوصيات الراتبة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي فيما يتعلق بعملية خلق الوظائف فى مختلف اقتصادات الدول العربية، ليس فقط من وجهة نظر تحقيق الكفاءة الإنتاجية وإنما أيضاً من وجهة نظر تحقيق الإنصاف عموماً وتشجيع عمل النساء فى المجال العام. ولعلنا لسنا فى حاجة إلى تأكيد المشاهدات التجريبية بارتفاع معدلات البطالة فى معظم الدول العربية (فيما عدا دول الخليج المصدرة للنفط) وارتفاع معدل البطالة للإناث عنها للذكور.

#### **خامساً - ملاحظات ختامية :**

ينطلق العديد من المهتمين بقضايا التنمية فى العالم من التسليم بأن فجوة النوع الاجتماعي هى أحد الخصائص الثقافية والاجتماعية التى تتميز بها المجتمعات العربية. ومن هذا المنطلق وباستخدام دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي، على فهم على أنه أحد مؤشرات التنمية بمفهومها العريض على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التى يتمتع

بها البشر، قامت هذه الورقة باستكشاف السؤال المتعلق بما إذا كانت الدول العربية تختلف عن بقية الدول فى العالم فيما يتعلق بإنجازاتها التنموية وبمحاولة التعرف على أهم العوامل التى تؤثر بطريقة معنوية إحصائية على إنجازات التنمية البشرية المرتبطة بالنوع الاجتماعى .

وأوضحت النتائج أنه على الرغم من سيادة النموذج التقليدى لعلاقة بين الجنسين فى الدول العربية، وهو النموذج الذى يُعَلَى من شأن المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للرجل مقابل المرأة، إلا أنه ليس هنالك اختلاف ذو مغزوية إحصائية بين الأداء التنموى للدول العربية كمجموعة وبقية دول العالم . ويهمننا أن نلاحظ فى إسراع أن هذه النتيجة تختلف عن أحدث النتائج التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بأداء الدول العربية فى مجال النمو الاقتصادى والتى وجدت أن مجموعة الدول العربية تختص بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بدول العالم (أنظر على سبيل المثال البدوى ومقدسى 2010) .

وبعد تطبيق أهم المنهجيات الاقتصادية القياسية التى من شأنها ضمان مائة تقديرات العلاقة بين دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع وأهم المتغيرات المحددة له، أوضحت النتائج أن أهم هذه المتغيرات تشمل على الدخل الحقيقى للفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية للدول)، والفترة الزمنية للتمتع بالحقوق السياسية للمرأة، ومعدل النشاط الاقتصادى للمرأة، وكل منها يعرض الإنجاز التنموى؛ بالإضافة إلى معدل الخصوبة الكلى الذى يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض الإنجاز التنموى . ولعلنا لسنا فى حاجة إلى ملاحظة أن هذه النتائج تتوافق مع فهمننا الفطرى لأهم العوامل التى يتوقع أن تؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية فى مختلف دول العالم، وتتسق مع النتائج التطبيقية المقررة فى الأدبيات المتخصصة .

وباستخدام المعادلة (6) المفسرة للأداء التنموى المرتبط بالنوع الاجتماعى والنتائج الملخصة فى الجدول (2)، تمكنا من تقدير الفجوة المتوسطة بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة لدليل التنمية الجنسانية المعدل بالنسبة لمجموعة الدول العربية . وأبرزت نتائج التقدير المعروضة فى الجدول الملحق رقم (3) أنه باستثناء الإمارات العربية المتحدة والكويت وموريتانيا تمكنت كل الدول العربية من تحقيق إنجازات تنموية أعلى مما يفترض تحقيقه وفقاً لتنبؤات النموذج المبينة على قيم المتغيرات المفسرة الأساسية المذكورة أعلاه .

## المراجع

- Ali, A. A. G., (2007); Development and the Empowerment of Women in Arab Countries; Experts Meetings Series No. 22, Arab Planning Institute, Kuwait; (in Arabic).
- Anand, S., and A. Sen, (1995); "Gender Inequality and Human Development: Theories and Measurement," background papers for Human Development Report 1995, New York: UN Human Development Report Office.
- Arellano, M. and Bond, S. (1991); "Some Test of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment to Employment Equation", Review of Economic Studies, 58: 277-297.
- Bardhan, K., and S. Klasen, (1999); "UNDP's Gender-Related Indices: A Critical Review" World Development, 27:985-1010.
- Ben Jelili, R., (2008); Women and Development in Arab Countries: The Case of Kuwait Women; Experts Meetings Series No. 25; Arab Planning Institute, Kuwait; (in Arabic).
- Buvinic, M., Morrison, A. R., Ofosu-Amaah, A. W., and M. Sjoblom, (2008); (eds.), Equality for Women: Where De We Stand on Millennium Development Goal 3? World Bank, Washington DC.
- Elbadawi, I., and S. Makdisi, (eds.), (2010); Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit, Routledge, Kentucky, U.S.A.
- Mishra, S., H. S. K. Nathan, (2008); On a Class of Human Development Index Measures, IGIDR WP-2008-002.
- Morrison, C., and J.P. Jutting, (2005); "Women's Discrimination in Developing Countries: A New Data Set for Better Policies," World Development, 33(7), 1065-81.
- Nathan, H. S. K., (2008); Gender-based Indicators in Human Development: Correcting for Missing Women, IGIDR WP-2008-018.
- Nathan, H. S. K., Rampal, P., and S. Mishra, (2009); "Gender Development Index: Two Corrections;" PP-062-19.
- Nathan, H. S. K., S. Mishra, S. Reddy, (2008); An Alternative Approach to Measure HDI, IGIDR WP-2008-002.
- Sen, A. K., (1999); Development as Freedom; Oxford University Press, Oxford.
- UNDP, (1995), Human Development Report 1995; www.undp.org
- UNDP, (2008); Human Development Report 2007/2008; www.undp.org.
- World Bank, (2004); Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Space; Washington DC.

ملحق (1): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المفسرة

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
-0.7903	-0.0519	-0.0610	-0.7413	0.2409	-0.1216	1	لوغاريثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1)
0.1525	-0.0396	-0.0340	0.0780	0.1437	1	-0.1216	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2)
-0.0968	-0.0477	-0.0575	-0.2105	1	0.1437	0.2409	لوغاريثم نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي (3)
0.5781	-0.1093	-0.2437	1	-0.2105	0.0780	-0.7413	لوغاريثم معدل الخصوبة الكلي (4)
0.0709	0.3542	1	-0.2437	-0.0575	-0.0340	-0.0610	لوغاريثم الفارق بين سنة المشاهدة والعام الذي منحت فيه المرأة حق التصويت (5)
0.1364	1	0.3542	-0.1093	-0.0477	-0.0396	-0.0519	لوغاريثم معدل النشاط الاقتصادي للإناث (6)
1	0.1364	0.0709	0.5781	-0.0968	0.1525	-0.7903	نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ريفية من إجمالي السكان (7)

## ملحق (2) دليل التنمية الجنسانية التقليدي والمعدل لعام 2007

البلد	نسبة الإناث إلى الذكور	دليل التنمية الجنسانية التقليدي	دليل التنمية الجنسانية المعدل	الترتيب حسب دليل التنمية الجنسانية المعدل	الفرق في الترتيب
ألبانيا	0.977	0.815	0.772	49	4
الجزائر	1.019	0.742	0.728	64	9
الأرجنتين	0.962	0.862	0.816	34	5
أرمينيا	0.874	0.795	0.709	69	-10
أستراليا	0.988	0.985	0.940	2	1
النمسا	0.949	0.946	0.897	22	-3
البحرين	1.350	0.895	0.778	45	-14
بنجلاديش	1.024	0.536	0.516	98	4
روسيا البيضاء	0.871	0.826	0.734	61	-12
بلجيكا	0.959	0.951	0.905	17	-1
بنين	1.016	0.477	0.462	112	1
بوليفيا	0.994	0.728	0.686	74	1
بوتسوانا	0.994	0.689	0.637	86	0
البرازيل	0.972	0.810	0.773	47	7
بلغاريا	0.939	0.839	0.784	42	1
بوركينافاسو	0.996	0.383	0.369	118	1
بوروندي	0.958	0.390	0.357	120	-2
كمبوديا	0.954	0.588	0.553	95	0
الكاميرون	0.998	0.515	0.497	108	0
كندا	0.981	0.964	0.927	6	0
الرأس الأخضر	0.913	0.701	0.639	85	-1
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.965	0.354	0.339	122	-1
تشاد	0.987	0.379	0.365	119	1
شيلي	0.979	0.871	0.834	29	6
الصين	1.078	0.771	0.747	57	7
كولومبيا	0.970	0.806	0.768	52	3
جزر القمر	1.007	0.571	0.543	96	0
الكونغو	0.996	0.594	0.566	94	0
كوستاريكا	1.033	0.848	0.831	30	11
ساحل العاج	1.042	0.468	0.464	111	4
كرواتيا	0.929	0.870	0.815	35	2
جمهورية التشيك	0.957	0.900	0.856	28	1
الدنمارك	0.981	0.955	0.910	13	1
جمهورية الدومينيكان	1.011	0.775	0.753	54	9
السلفادور	0.899	0.740	0.679	74	-3
غينيا الاستوائية	0.983	0.707	0.621	88	-5

الفرق في الترتيب	الترتيب حسب دليل التنمية الجسدية المعدل	الترتيب حسب دليل التنمية الجسدية التقليدي	دليل التنمية الجسدية المعدل	دليل التنمية الجسدية التقليدي	نسبة الإناث إلى الذكور	البلد
2	70	72	0.708	0.742	1.030	فيجي
-4	14	10	0.910	0.959	0.960	فنلندا
-4	16	12	0.908	0.958	0.946	فرنسا
1	20	21	0.900	0.944	0.959	ألمانيا
3	102	105	0.512	0.524	1.027	غانا
4	18	22	0.903	0.939	0.982	اليونان
4	81	85	0.658	0.696	0.951	جواتيمالا
1	78	79	0.674	0.721	1.050	غيانا
5	75	80	0.684	0.720	0.996	هندوراس
-7	39	32	0.805	0.879	0.904	هنغاريا
4	1	5	0.954	0.967	1.027	أيسلندا
0	93	93	0.584	0.594	1.071	الهند
4	73	77	0.690	0.726	0.998	اندونيسيا
12	53	65	0.764	0.769	1.037	ايران
0	4	4	0.932	0.968	1.002	أيرلندا
2	24	26	0.891	0.921	0.982	اسرائيل
-3	21	18	0.897	0.947	0.945	إيطاليا
0	66	66	0.721	0.762	0.958	جامايكا
0	15	15	0.908	0.954	0.951	اليابان
3	68	71	0.711	0.743	1.056	الأردن
0	100	100	0.513	0.538	0.998	كينيا
0	23	23	0.894	0.932	0.980	كوريا
-30	55	25	0.752	0.922	1.496	الكويت
1	91	92	0.591	0.614	0.993	جمهورية لاو
-13	51	38	0.769	0.867	0.853	لاتفيا
3	58	61	0.744	0.785	0.960	لبنان
-4	114	110	0.443	0.509	0.889	ليسوتو
-7	43	36	0.781	0.871	0.876	ليتوانيا
-11	12	1	0.911	0.995	0.982	لوكسمبورج
-5	104	99	0.510	0.541	0.992	مدغشقر
-1	113	112	0.457	0.490	0.986	مالاوي
14	36	50	0.815	0.823	1.032	ماليزيا
1	121	122	0.340	0.353	0.975	مالي
4	26	30	0.869	0.895	0.990	مالطا
1	105	106	0.510	0.516	1.027	موريتانيا
7	50	57	0.770	0.797	0.984	موريشيوس
5	37	42	0.812	0.847	0.972	المكسيك

الفرق في الترتيب	الترتيب حسب دليل التنمية الجسدية المعدل	الترتيب حسب دليل التنمية الجسدية التقليدي	دليل التنمية الجسدية المعدل	دليل التنمية الجسدية التقليدي	نسبة الإناث إلى الذكور	البلد
-3	79	76	0.673	0.727	0.980	منغوليا
-1	92	91	0.589	0.625	0.967	المغرب
6	83	89	0.644	0.683	0.970	ناميبيا
-3	101	98	0.513	0.545	0.988	نيبال
0	7	7	0.922	0.962	0.980	هولندا
2	11	13	0.911	0.957	0.974	نيوزيلندا
4	84	88	0.641	0.686	0.984	نيكاراجوا
1	110	111	0.476	0.499	1.003	نيجيريا
-1	3	2	0.935	0.987	0.986	النرويج
-12	60	48	0.734	0.826	1.302	سلطنة عمان
4	99	103	0.516	0.532	1.063	باكستان
11	33	44	0.820	0.838	1.017	بنما
4	63	67	0.729	0.759	1.021	باراجواي
10	46	56	0.776	0.804	1.005	بيرو
-1	71	70	0.708	0.748	1.015	الفلبين
1	32	33	0.821	0.878	0.934	بولندا
1	27	28	0.856	0.907	0.938	البرتغال
4	41	45	0.787	0.836	0.948	رومانيا
-14	65	51	0.723	0.818	0.861	الاتحاد الروسي
-1	117	116	0.424	0.459	0.937	رواندا
-4	56	52	0.751	0.816	1.225	السعودية
1	116	117	0.441	0.457	0.984	السنغال
3	31	34	0.826	0.877	0.943	سلوفاكيا
-1	25	24	0.879	0.928	0.954	سلوفينيا
1	89	90	0.616	0.680	0.971	جنوب أفريقيا
9	8	17	0.913	0.951	0.971	اسبانيا
1	67	68	0.711	0.756	0.973	سريلانكا
1	106	107	0.505	0.515	1.014	السودان
-6	103	97	0.512	0.567	0.951	سوازيلاند
3	5	8	0.928	0.962	0.984	السويد
1	10	11	0.912	0.959	0.957	سويسرا
5	76	81	0.684	0.715	1.019	سوريا
0	87	87	0.623	0.688	0.977	طاجكستان
-3	107	104	0.501	0.527	0.992	تنزانيا
3	59	62	0.741	0.782	0.969	تايلاند
2	44	46	0.781	0.833	0.947	توغو
7	62	69	0.732	0.752	1.013	تونس

الفرق فى الترتيب	الترتيب حسب دليل التنمية الجنسانية المعدل	الترتيب حسب دليل التنمية الجنسانية التقليدي	دليل التنمية الجنسانية المعدل	دليل التنمية الجنسانية التقليدي	نسبة الإناث إلى الذكور	البلد
12	48	60	0.772	0.788	1.010	تركيا
0	109	109	0.481	0.509	1.002	أوغندا
-14	72	58	0.696	0.795	0.857	أوكرانيا
-63	90	27	0.5979	0.9081	2.0983	الإمارات
1	19	20	0.9004	0.9456	0.9605	المملكة المتحدة
0	9	9	0.9124	0.9613	0.9723	الولايات المتحدة
0	40	40	0.7997	0.8619	0.9323	أوروغواي
0	82	82	0.6560	0.7083	0.9887	أوزبكستان
9	38	47	0.8063	0.8263	1.0092	فنزويلا
-2	80	78	0.6706	0.7225	0.9718	فيتنام
4	97	101	0.5265	0.5379	1.0237	اليمن
-1	115	114	0.4413	0.4730	0.9937	زامبيا

### ملحق (3): فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الدول العربية

الدول	متوسط مؤشر التنمية	متوسط مؤشر التنمية	الفجوة المتوسطة
الجزائر	0.6490	0.6951	0.0461
البحرين	0.7270	0.7410	0.0140
جزر القمر	0.4912	0.5326	0.0414
الأردن	0.5247	0.7106	0.1859
الكويت	0.7841	0.6927	0.0914-
لبنان	0.6486	0.7114	0.0629
موريتانيا	0.5104	0.4789	0.0314-
المغرب	0.5563	0.5756	0.0194
سلطنة عمان	0.6321	0.6783	0.0463
المملكة العربية السعودية	0.5972	0.7005	0.1033
السودان	0.4442	0.4840	0.0398
الجمهورية العربية السورية	0.5230	0.6709	0.1480
تونس	0.6279	0.7213	0.0934
الإمارات العربية المتحدة	0.7752	0.5616	0.2136-
اليمن	0.4062	0.4519	0.0458

### شكل (1): فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الدول العربية

